

Distr.: General  
29 November 2011  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة  
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة  
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين  
والتنمية والسلام في القرن الحادي  
والعشرين“: تنفيذ الأهداف الاستراتيجية  
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات  
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات  
والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: ”تمكين  
المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر  
والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة“

بيان مقدم من مركز هوارد للأسرة والدين والمجتمع، وهو منظمة غير  
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.6/2012/1



## بيان

يُشيد مركز هوارد للأسرة والدين والمجتمع بما تقوم به لجنة وضع المرأة في دورتها السادسة والخمسين من أعمال تهدف إلى مواصلة تمكين المرأة الريفية وتعزيز دورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة.

ونحن نُدرك الواقع الأليم الذي تعانيه المرأة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في المناطق الريفية والفقيرة، إذ أن النساء يتعرضن في كثير من الأحيان للاضطهاد والتهميش ويصبحن ضحايا لسبب أنواع الظلم. ويُذكر خصوصا أن العديد من هؤلاء النساء هن أنفسهن البطالات المجهولات في المجتمع. فهُنَّ ينجحن، في أحلك الظروف وبهدوء، في إيجاد وسيلة لتقديم الرعاية بكل تفانٍ إلى أبنائهن وأسرهن وإلى الآخرين. لذا فمحتتهن تستحق منا أشد الاهتمام وأفضل العمل.

وهؤلاء النساء كُنَّ من بين أولئك اللاتي احتفى بهن الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي للأسرة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩. فقد قال إن الأمهات يقمن بدور حاسم في حياة الأسرة، التي تُشكل قوة دفع كبيرة للتماسك والتكامل الاجتماعيين. وأضاف أن علاقة الأم بالطفل أمر حيوي لنماء الأطفال بشكل صحي. ولا يقتصر دور الأمهات على تقديم الرعاية فحسب، بل إنهن يعلن أسرهن أيضا.

ومن الواضح أن تمكين الأمهات ما هو إلا تمكين للأسر ذاتها التي تحتل مكانها في صميم أي جهد إنمائي ناجح. ففي عام ٢٠٠٤، وهو العام الذي حددته الجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، شدد الأمين العام على الدور الأساسي الذي تضطلع به الأسرة في عملية التنمية.

وتمتلك الأسرة إمكانيات هامة وإن كانت لا تستغل، في أكثر الأحيان، للإسهام في التنمية الوطنية وبلوغ الأهداف الرئيسية التي ينشدها كل مجتمع إضافة إلى الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر وإيجاد مجتمعات عادلة ومستقرة وآمنة (انظر الفقرة ٤ من الوثيقة A/59/176).

ويجب ألا ننسى أن الأسرة شريك محوري في المساعي الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف العديدة الأخرى التي حددها المجتمع الدولي خلال العقد الماضي (انظر A/59/PV.67).

ولا غنى عن الأسرة في تحقيق التنمية، وهو ما توضحه خطة العمل بشأن الأسرة في أفريقيا التي بدأها الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٤ لتكون خلاصة للخبرات المتراكمة على من القرون.

ففي أفريقيا، ونتيجة لتعدد الأدوار والوظائف التي تقوم بها الأسرة، لا مجال للتشكيك في تبوأ الأسرة مكانة محورية في المجتمع وتفردا واستحالة الاستغناء عنها. فقد كانت الأسرة، على مر الأجيال، ولا تزال مصدر قوة لتقديم التوجيه والدعم حيث توفر لأفرادها دائرة واسعة من الأقارب يمكنهم الاعتماد عليهم. وفي أوقات الأزمات والبطالة والمرض والفقر والشيخوخة والمصائب، يعتمد معظم الناس على الأسرة باعتبارها المصدر الرئيسي للدعم المادي والاجتماعي والعاطفي وللأمن الاجتماعي. ولذا، تُعد الشبكة الأسرية الأفريقية الآلية الرئيسية لمواجهة المحن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القارة. وبالنسبة للاتحاد الأفريقي، تظل الأسرة معيار نجاح جميع أشكال التنمية.

وإدراك أن الأسرة هي الوحدة الأساسية والأكثر أهمية في المجتمع وأنها وحدة ديناميكية تشارك في عملية متشابكة لتحقيق التنمية على مستوى الفرد والجماعة، إنما يُبرر ضرورة وضع الأسرة الأفريقية في صلب المجتمع الذي يحتاج بدوره إلى التعزيز في إطار عملية التنمية في أفريقيا.

ولا تزال الأسرة تقوم بدور حاسم في تحقيق التنمية في أفريقيا، وتظل الجهود الإنمائية التي يتجه تركيزها إلى الأسرة عاملا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

ولا بد من تمكين الأسرة الأفريقية من الاضطلاع بدور حاسم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (انظر خطة العمل بشأن الأسرة في أفريقيا).

ولا يقتصر الدور المحوري للأسرة في تحقيق التنمية على قارة أفريقيا فحسب. ففي مقال بعنوان "الأسرة والتنمية الاقتصادية: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع السياسات"، تطرح ماريا صوفيا أغويري، الأستاذة المساعدة في قسم الأعمال والاقتصاد في الجامعة الكاثوليكية الأمريكية، السؤال التالي: "هل للأسرة أهمية بالنسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية؟" وكانت إجابتها أن البيانات الواردة من شتى البلدان ومختلف مجالات العلوم يبدو أنها تُرجح بوضوح ضرورة أن تكون الأسرة النقطة المرجعية إذا أُريد للتنمية المستدامة أن تتحقق. ولا يعني ذلك أن الأسرة تمثل مشكلة بالنسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بل أنها هي الحل. ففي الأسرة يتوافر رأس المال البشري والأخلاقي والاجتماعي، وكلها شروط لازمة لنمو أي اقتصاد، وفيها يجري تشجيع رأس المال أو احتضانه أو إعاقته. والأطفال

ينمون على أفضل وجه في الأسر التي تُؤدي وظيفتها بشكل سليم، أي مع أم وأب يعيشان معا في زواج مستقر. وهذا يعني أن الأسرة حامة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولذا ينبغي تشجيعها وحمايتها إذا أُريد للتنمية المستدامة أن تتحقق. وفي الوقت نفسه، تُبين البيانات المستقاة من شتى مجالات العلوم أن انهيار الأسرة يضر بالاقتصاد والمجتمع لأنه يُؤدي إلى انخفاض رأس المال البشري والأخلاقي والاجتماعي وزيادة التكاليف الاجتماعية.

ويعتقد مركز هوارد أن توفير أقصى فائدة للنساء الريفيات، وللمجتمعات التي يعيشن فيها، في جميع أنحاء العالم يستلزم وضع السياسات والبرامج التي أنشأتها لجنة وضع المرأة في دورتها السادسة والخمسين في السياق الأوسع لتعزيز المؤسسة التي هي جوهر نجاح كل تنمية ألا وهي الأسرة.